

اعلان مزايمة رقم (٥ / ٢٠١٩) للمرة الثالثة صادر عن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

استنادا لقانون بيع و ايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ لمعدل تعلن هذه الشركة عن وجود مزايمة علنية لتاجير قطعة الارض المدرجة تفاصيلها ادناه العائدة لشركتنا وبمساحة (١٥) خمسة عشر دونم لتخصيصها كساحة تبادل تجاري فعلى الراغبين بالاشترار مراجعة مركز عام الشركة الواقع في منطقة المنصور / شارع النقبات للحصول على نسخة من الشروط الخاصة بتلك المزايمة لقاء مبلغ قدره (٢٥٠,٠٠٠) مائتان وخمسون الف للمزايمة لقاء مبلغ قدره المواطنين هذا وتعتبر قائمة المزايمة مفتوحة لمدة (٣٠) ثلاثون يوما تبدأ من اليوم المذكور للمزايمة مراجعة لجنة البيع والايجار للمدة المذكورة واذا صادف اليوم المذكور للمزايمة عطلة رسمية سكنون اليوم الذي يليه. موعدا للمزايمة فعلى الراغبين في الاشتراك في المزايمة المذكورة مراجعة لجنة البيع والايجار لبدء رغبتهم في التأجير على ان يودع كل منهم تأمينات لا تقل عن ٥٠٪ من القيمة المقدرة بموجب صك مصدق صادر من مصرف حكومي معتمدة لامر الشركة حتما ولا تدخل هذه التأمينات ضمن بدل الياجار على ينظم مستند قبض بذلك صادر من قبل الشركة قبل اجراء المزايمة وتقديم كتاب عدم ممانعة من الهيئة العامة للضرائب معنون الى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية نافذ لعام ٢٠١٨ ونسخة ملونة من المستمسكات الشخصية فعلى الراغبين الحضور في الزمان والمكان المعينين مستصحبين معهم وصل التأمينات علما بان بدل الياجار يسد خلال ٣٠ يوما من تاريخ الاحالة القطعية للمزايمة وقبل استلام العقار اعلاه وكذلك اجور الخدمة البالغة (٢٪) اثنان بالمئة من بدل الياجار وكافة الرسوم المفروضة استنادا لاحكام القوانين والقرارات النافذة وبخلافه يعتبر ناكلا وتطبق بحقه كافة الاجراءات القانونية ويعاد الاعلان عن المزايمة مجددا .

رقم القطعة ومساحتها	موقعها	مبلغ التأمينات المطلوبة
(٤٠٦/١ مقاطعة ٢٧) الحمائمات	بغداد/ التاجي/الحمائمات مجاور مجمع مخازن التاجي	(٧,٥٠٠,٠٠٠) سبعة ملايين وخمسمائة الف دينار

Address: Republic of Iraq- Baghdad- Al- Mansoor
Web site: www.iraqsfsc.org
E-mail: foodstuff1@iraqsfsc.org

العنوان: جمهورية العراق - بغداد
- المنصور- شارع النقبات

المهندس / قاسم حمود منصور / المدير العام وكالة

من مظاهر الترددي في العراقيين تخريب الدوام الرسمي

تمر في حياة كل الشعوب سنوات ركود وارتداد وتراجع نحو الفاء حيث تنهار قيم وتنهض قيم بديلة مناقضة لمنطق التطور والحياة والحضارة ،ولكن هذه السنوات على الاغلب مؤقتة ومرهونة بطروف معينة تنهض بعدها الدولة باركانها واولادها وتسود روح القانون مرة اخرى مفاصل المجتمع ،او ان حالة الارتداد تضم جانباً معيناً دون جوانب اخرى ولا يكون الخراب كلياً مما يسهل امر المعالجة واعادة الامور الى مجراها الطبيعي .في الحالة العراقية الامر مختلف فالتردي شامل ،ويبدو انه بدأ يأخذ طابع الديمومة مع مرور الزمن دون التفكير باجترار الحلول في ظل امية سياسية فاقعة ودمار اقتصادي وتمزق القيم الاجتماعية .

في كل دول العالم المتحضرة والنامية الدوام الرسمي قيمة مقدسة لايجوز المساس بها ،لانها في النهاية تمثل ساعات العمل والانتاج والاداء مقابل راتب شهري يتسلمه الموظف العام ،وهي ايضا قيمة اخلاقية وتربوية وجزء من الهوية الثقافية والوطنية للانسان . في العراق المذبوح من الوريد الى الوريد انهار منذ عام 2003 نظام العمل واصبحت العشوائية حالة شاملة والتسيب والغيابات والاجازات المرضية الوهمية والتقاعد والاهمال هو المظهر السامع في سيطرة مفاصل متحكمة في هذا الجانب تحاول تخريب الدوام من الداخل وتمزيق ما بقي من عناوين الانتماء الوطني .

الدوام الرسمي في العراق هو من الثامنة صباحاً الى الثالثة بعد الظهر باوامر مجلس الوزراء لكن بعض المؤسسات والوزارات طغت وتطعن يومياً بهذا المبدأ وتضع عمداً حالة من الفوضى واللابالية في مرافق العمل الوطني لرضية فئة ضالة متقاعدسة ومهملة وخالية من الشعور بالمسؤولية على حساب المخلصين والتواقين الى بناء وطن عزائقي اجمل وافضل ،وانا اضيف الى هذا الواقع حقيقة العطل الكثيرة جداً سنوياً سنجد الخراب والتدمير الذي يشيعة هذا المرض المزمن في مرافق الدولة ولا سيما المرفق التربوي والتعليمي والجامعي والوزارات المعنية مباشرة بالانتاج المادي للمجتمع .

ان بعض الدوائر الادارية في عدد من الوزارات تتصرف بشكل غير قانوني بل وتعسفي في هذا المجال وتتصور ان من صلاحيتها تحديد الدوام وفق مزاجها واهوائها وهي لا تعلم انها بذلك تقدم على جريمة تخريب الوطن .

اننا نهيى بالسيد رئيس الوزراء للاتفات لهذه الناحية ووضع ضوابط وشروط صارمة لاعادة الحياة الى الدوام الرسمي وانعاشه واعتبار عدد ساعات العمل قيمة دستورية اجتماعية وتربوية واقتصادية وسياسية وحضارية لايجوز التجاوز عليها من اي مستوى من المستويات الادارية واعتبار التجاوز على ساعات العمل الرسمي جريمة ضد الوطن . لنتذكر تجارب الشعوب في البناء ومنها الشعب الياباني العجيب الذي استطاع خلال عشر سنوات بعد الحرب العالمية الثانية بناء دولة عصرية متحضرة الى اوسع مدى بحيث صارت تسمى الكوكب الاخر وسنغافورة صاحبة افضل نظام تعليمي والمانيا صاحبة اقوى اقتصاد في اوروبا وفيها تجربة بناء فريدة جداً من نوعها بعد الحرب العالمية الثانية حيث أدت النساء احسم الادوار لتصبح الدولة التي مازالت تتمتع بافضل اخلاقيات العمل والانتاج ،الصين التي لا يتعطل فيها الدوام الا اياماً معدودات جداً في السنة ويعاد تعويض ساعات العمل في ايام اخرى حيث لا تؤثر العطل في الانتاجية نهائياً . في المنيا ثمة كتاب هو ضمن المقررات الدراسية اسمه "تساء الانعاش" يحكي قصة او ملحمة النساء الانانيات اللواتي بدأن باعادة الاعمار بعد مقتل ملايين الرجال في الحرب ،في جمع انقاض المساكن والنباتات والشوارع والمدن المدمرة لاستعمالها مجدداً في اعادة البناء .

لنتذكر حتى تجربتنا العراقية في الزمن الملكي وفي سنوات مابعدا حيث كان العراق يتصدر دول المنطقة في الانتاج وفي ضبط الدوام والعمل في الدولة.

باختصار الدوام الرسمي عنوان المواطنة وتخريبه دليل على فقدان روح المواطنة والانتماء للوطن.



فوزي الاتروشي

بغداد

تصفير الدولة .. ثورة حتمية

لعل ما يخشاه الفاسدون من اصحاب القرار والذي ركن عليه اغلب المحللين وخبراء السياسة المالية والاقتصاد هو مناقشة الفرق الشاسع والمريب بيرواتب موظفي الدولة في كافة المؤسسات الحكومية وبعد البزرة الفاسدة لشجرة منخورة نمت وتفرعت لتكون منهاج دولة مترهلة وسط فضلاء واسع بين ادنى واعلى راتب حكومي لإنسان واحد له معدة واحدة ومشاعر واحدة ، فقد يستلم احدنا مئة وسبعين الفا والآخر اربعين مليون دينار وبينهما بالطبع مشك مضرب كارثي لو كشف للشعب بالارقام لكانت ثورة فوضوية ربما تطيح بنظامنا (الديمقراطي) وهذا ما نخشاه بعدما قطعنا مرحلة ميزنا فيها اعدائنا عن اصدقائنا وعرفنا كم الفساد وهول قسوة الفاسدين الذين استغلوا كل زاوية للإغتناء وجمع ثرواتهم وتهريبها الى عائلاتهم واصدقائهم في الخارج . وفي مبادرة جحول كانت مخبأة عند الجهات الرقابية خوفا من السياسييين والاحزاب اعطى رئيس الحكومة الضوء الأخضر لكشفها ووضع الفروق الهائلة بين ما اتقاصه انا عن غيري ولمعرفة البهر الواسعة بين راتب وآخر وهي اساس البلاء والحجة التي يجبر بها الموظف الصغير تعاطيه الرشوة وعامل التنظيف لطلب الاكرامية وموظف التسجيل العقاري لتدمير معالمك ومخمن الضريبة لتقاوم الوارد الضريبي بينكما بعيدا عن صندوق الدولة .. ولعل الفرق الشاسع والمخبره ايضا بين موظف راتبه 400 الف دينار وخرج دورته تعيين بمليون و 400 الف لانه من إحدى العائلات التي باركها الرب والمنسلطة او موسى به من حزب حاكم فتحه ارضاً وقرباً ، وغيرها من مظاهر الفساد والظلم المعيشي ، كلها لو استنفردوا أي حراك سلمي للتغيير سيكون نارياً وعنيفاً وربما يطيح بكل العملية لذلك فالشارع يغلي ويحاجة الى حركة حكيمة يقودها خبراء المال والسياسة المالية والاقتصادية وليس السياسييين لتصحيح الوضع الحالي قبل انفلات حراك الفقراء المتناسين رغماً عنهم مأسيتهم ولكن الجوع كافر وربما يزلقهم لما لا تحمد عقياه ويخسر المتسلطون كل شيء .. نريده تغييراً ثوريا سلمياً عادلاً ولكن هذا لا يتحقق الا من خلال الكتل السياسية المفوضة من قبل الشعب دستوريا وهذا غير مجد لانه سيكون أيضاً توافقاً سياسياً وحصصاً كما تعودوا !! نحن بحاجة الى ثورة لا تتعارض مع الديمقراطية تجعل أول هدف لها تصفير الدولة ببناصها ورواتب موظفيها ووضع سلم رواتب عادل يوفر الحد المقبول للعيش الكريم لا يجوع فيه أحد ، وسيفور مبالغ كبيرة من المال يمكن توزيعها بين الفقراء لردم الهوة الحالية وستتوقف العلاقة بين المواطن والدولة ليحترم قوانينها ويحافظ على المال العام وسنغرز موقف العراق دولياً وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد وسيتبنى بها مشاريع استثمارية تشغل هؤلاء الفقراء والشباب العاطل المتنامي عددا والذي يرتدي في احضان عصابات واحزاب مسلحة .. أية مبادرة سوف يصفق لها الشعب كثيرأ وانما أولهم لانهم لا فرق الرواتب الخيالي هو لب الفساد المشرعن .



ايار السعيد

بغداد

العدد: قانونية/ ٦٧
الرقم القاعدي
التاريخ: ٢٠١٩ / ١ / ١٦

وزارة المالية

هيئة التقاعد الوطنية

الشؤون القانونية

م / اعلان بيع

تعلن هيئة التقاعد الوطنية عن اجراء مزايمة علنية وفق قانون بيع و ايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ المعدل لبيع اثاث واجهزة كهربائية مستهلكة (سكراب) في مقرها الكائن ببغداد/ العلاوي/ الشواكة/ ساحة لشهداء وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء المصادف ٥ / ٢ / ٢٠١٩ وبامكان الراغبين بالاشترار بالمزايمة الاطلاع على المواد المباعة خلال اوقات الدوام الرسمي لايام التي تسبق يوم المزايمة اعلاه. فعلى الراغبين بالاشترار بالمزايمة الحضور في المكان والزمان المحددين مستصحبين معهم التأمينات القانونية بمقدار (١,٣٠٠,٠٠٠) مليون وثلاثمائة الف دينار ويتحمل من ترسو عليه المزايمة اجور نشر الاعلان والدلالية والمناداة على ان يتم رفع المواد المباعة خلال خمسة عشر يوم من تاريخ الاحالة القطعية وبعكسه يتحمل غرامة تأخيرية مقدارها (٢٪) من قيمة البيع عن كل يوم تأخير.

احمد عبد الجليل حسين / رئيس هيئة التقاعد الوطنية/ وكالة

- 4- يمكن شراء مجموعة وثائق العطاء الكاملة باللغة العربية من قبل المناقصين الراغبين في العنوان اذناه ودفع رسم غير مسترد مقداره (250000 دينار عراقي) (مئتان وخمسون الف دينار عراقي) اعتباراً من يوم الاثنين المصادف 2018/12/17
- 5- يجب تسليم العطاءات في أو قبل يوم الخميس المصادف 2019/1/3 الساعة 12:00 ظهراً. العطاءات الإلكترونية (لا يسمح بها). العطاءات المتأخرة سيتم رفضها. سيتم فتح العطاءات فعلياً ووجود ممثلين عن المناقصين الذين إختاروا الحضور شخصياً في العنوان التالي : الوقت : الساعة 12:00 ظهراً حسب توقيت المحلي لمدينة بغداد . التاريخ : يوم الخميس المصادف 2019/1/3 العنوان : (بغداد- حي الوحدة – محلة 906 – زقاق 47 – مبنى 30 – مجاور الجامعة التكنولوجية / قاعة الاجتماعات).
- 6- يتم تسليم العطاءات الى العنوان الأتي (بغداد- حي الوحدة -محلة 906 – زقاق 47 – مبنى 30 – مجاور الجامعة التكنولوجية / القسم التجاري) في الموعد المحدد (قبل الساعة 12:00 ظهراً). العطاءات المتأخرة سوف ترفض ويتم فتح العطاءات بحضور مقيمي العطاءات او ممثلهم الراغبين بالحضور في العنوان الأتي(بغداد- حي الوحدة – محلة 906 – زقاق 47 – مبنى 30 – مجاور الجامعة التكنولوجية / قاعة الاجتماعات) في الساعة 12:00 ظهراً من يوم الخميس الموافق 2019/1/3 على أن يتضمن العطاء تأمينات أولية مقدارها 8250 دولار امريكي (فقط ثمانية الاف ومئتان وخمسون دولار امريكي) بموجب كشافة مصرفية صادرة من مصرف عراقي معتمد من قبل البنك المركزي العراقي بإصدار خطابات الضمان (ماعدا مصرف الاتحاد العراقي والمصرف المتحد للاستثمار او اي مصرف تظهر عليه ملاحظة خلال فترة الاعلان) ومثبت عليه أسم ورقم المناقصة وناذفة لمدة (28 يوماً) من تاريخ انتهاء نفاذية العطاء.
- 7- مدة نفاذية العطاء (21) يوم من تاريخ غلق المناقصة.
- 8- الغرامات التأخيرية :- تحسب الغرامات التأخيرية بنسبة 10% من مبلغ العقد وحسب المعادلة الآتية:- مبلغ العقد / مدة العقد (بالايام) x (10%) = الغرامة التأخيرية لليوم الواحد
- 9- الشحن الجوي مسموح به على ان يكون ضمن جدول زمني يؤمن اوليات استمرار العمل بالمشروع باتفاق الطرفين.
- 10- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان.
- 11- اذا صادف يوم غلق المناقصة عطلة رسمية يكون موعد الغلق في يوم الدوام الرسمي الذي يلي يوم العطلة .
- 12- للدائرة الحق في الغاء المناقصة في أي مرحلة من مراحلها وقبل الاحالة وعدم اجراء المفاضلة وحسب مقتضيات المصلحة العامة ولايحق للمشتريين في المناقصة المطالبة بأي تعويض جراء ذلك .
- 13- يكون يوم انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين هو يوم الخميس الموافق 2018/12/27.
- 14- تكون الأسعار نهائية وغير قابلة للتفاوض .وبالدولار الأمريكي CIP واصل موقع العمل محطة الشهيد عبد العباس / بغداد . الحرية ، وصدور شهادة الفحص والقبول من الجهة المستفيدة
- 15- العنوان المشار إليه اعلاه : بغداد- حي الوحدة – محلة 906 – زقاق 47 – مبنى 30 – مجاور الجامعة التكنولوجية / القسم التجاري) البريد الالكتروني: dgoffice@gces-iq.com

المدير العام

IRAQ – Baghdad- Al-Winda Quart- Bld. 30 – St. 46 – Sec. 906
P.O BOX: 35321 TECHNOLOGY UNI / BAGHDAD. E-mail:dgoffice@gces-iq.com www.gces-iq.com
القسم التجاري

وزارة الصناعة والمعادن
الشركة العامة للأنظمة الإلكترونية
الشركة العامة للمنظومات سابقا
الشركة العامة لنظم المعلومات

اعلان المناقصة المرقمة 2/ تشغيلية / 2018

اعادة (1)

تجهيز قبالوات

تدعو (الشركة العامة للأنظمة الإلكترونية) احدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن كافة الشركات المتخصصة العراقية والعربية والاجنبية الى تقديم عطاءات مقفلة من مقدمي عطاءات ذوي اهلية وموهلين لتنفيذ مشروع تجهيز منظومة سيطرة (اعادة 1) لصالح شركة توزيع الطاقة الكهربائية من منشأ الماني (شركة SIEMENS حصراً) اما الاجزاء الملحقة فتكون من المنشأ(امريكا – اليابان – اوريا الغربية – كندا – كوريا الجنوبية – تركيا – الامارات العربية المتحدة – حصراً مع ملاحظة ان المنشأ من تركيا والامارات المقصود منها هي مصانع غربية او امريكية او يابانية مصانعها في تركيا او الامارات) وبكلفة تخمينية مقدارها ٢٤٠٠٠٠ دولار امريكي) مئتان واربعون الف دولار امريكي.

- مدة التجهيز (٩٠ يوم من تاريخ توقيع العقد)

- 1- سيتم تنفيذ العطاء من خلال اجراءات العطاءات التنافسية الوطنية التي حددتها تعليمات تنفيذ العقود الحكومية العامة والصادرة من وزارة التخطيط رقم (2) لعام 2014 والقوانين النافذة، ومفتوح لجميع المنافسين.
- 2- يمكن للمنافسين ذوي الاهلية الراغبين ان يحصلوا على معلومات اضافية من (الشركة العامة للأنظمة الإلكترونية/ القسم التجاري /شعبة المناقصات والعقود) في العنوان اذناه وذلك خلال ايام الدوام الرسمي من الساعة 8:00 صباحاً الى 2:00 ظهراً
- 3- تشمل متطلبات التأهيل (على ان تكون العطاءات مستجيبة لمتطلبات المشتري) ما يلي :
 - أ- تقديم الحسابات الختامية للسنتين الاخيرتين كحد ادنى مصدق عليها من محاسب قانوني وتكون باللغة العربية بالنسبة للشركات الاجنبية مع ذكر العملة وتوضيح حجم الالتزامات المالية للبايع خلال السنة والقدرة على الالتزام بمواعيد الانجاز والتسليم وتعتبر معياراً للتأهيل.
 - ب- تقديم كتاب عدم ممانعة من الهيئة العامة للضرائب معنون الى **الشركة العامة للأنظمة الإلكترونية حصراً** بالنسبة للشركات العراقية وفروع الشركات العربية والاجنبية في العراق.
 - ث- تقديم قائمة بالاعمال المماثلة مؤيدة من الجهات التعاقدية.
 - ث- تقديم تعهد بالالتزام الكامل بالموافقة الفنية المعلنة وبكافة شروطها وان تتعهد الشركات المقدمة لعطاءاتها بتقديم شهادة فحص ثالث معتمد لدى وزارة التخطيط وشهادة المنشأ مصدقة من الجهات العراقية المعتمدة في بلد المنشأ وقبل دخول البضاعة الى العراق.
 - ج- تقديم وثائق تالميس الشركة بما فيها شهادة عقد التسجيل والنظام الداخلي والوضع المالي لها واسم المخول المسؤول مصدق من السفارة العراقية بالنسبة للشركات العربية والاجنبية وتستبعد العطاءات حتى لو كانت اوطاً الاسعار في حالة عدم تقديمها.
 - ح - يكون منشأ المواد امريكا – اليابان – اوريا الغربية – كندا – كوريا الجنوبية – تركيا – الامارات العربية المتحدة – حصراً مع ملاحظة ان المنشأ من تركيا والامارات المقصود منها هي مصانع غربية او امريكية او يابانية مصانعها في تركيا او الامارات "
 - ح- ان تكون الشركة غير مدرجة في القائمة السوداء.